ر ذلك ولانه لو اخذ منه نصف ما في يده لاحتاج ان يأخذ ايضا حقه على الميت لانه ربما يقر الاخر به ايضا فيأخذ نصف ما في يده فيصير الشركة وهذا محال ان تم المال واقر احدهما بدين لغيره فانه يعطيه كل ما في يده اذا كان الدين مستغرقا لما في يده لان الدين مقدم على الميراث فعلم ان رب الدين اخذ منه جميع ما في يده اما الموصى له فشريك الوارث فصار كمن غرل بامه تشركه وشركه احد ع الميت فلا شيء له شيء الان يسلم للوارث مثلاه ولو كان البنون ثلاثة والشركة ثلاثة الاف فاتتهم ها فجاء رجل وادعى ان الميت اوصى له بثلث ماله وصدقه واحد منهم فانه يعطيه عشر فان ثلاثة احاسم ما في يده لان ع قول من يقول ان ثلث كل التركة له والثلثان بين البنين اثلاثا فيحاج الجحاب له بثلث وللميت ثلث وفاته ثلثه وهو ثلاثة للموصى له بالثلث والباقي وهو ستة بين البنين اثلاثا لكل اثنين سهمان فعلم ان للموصى له بالثلث ثلاثة اسهم وللبنين سهمان فبعلم ما في يده بينهما على هذه السهام فصار حصة للموصى له بالثلث ثلاثة ولبنيه اثنان وعند تحاصا يعطيه ثلث ماله في يده لما مر وذا اوصى لرجل بامه فولدت بعد موت الموصي ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهما للموصى له لان الام دخلت ع الوصية اصالة والولد تبعا حين كان متصلا بالام فاذا ولدت ولدا قبل القسمة والتركة قبل القسمة منفاه على حكم ملك الميت بدليل انه ينفذ وصاياه ويقضي ديونه دخل ع الوصية كانه اوجب فيها الوصية فظنا للموصى له وان لم يجز جاز الثلث تنفذ وصيته اولا لان الام مع الولد وعندهما بعدهما على السواء وصورته رجل له ستمائة درهم وامة تساوي ثلثمائة درهم فاوصى لرجل بالامة ثم مات فولدت الامة ولدا اب اوى ثلثمائة درهم قبل القسمة فللموصى له الامة وثلث الولد عنده وعندهما له ثلثا الامة وثلثا الولد لان الوصية سرت الى الزوائد الحادثة قبل القسمة بالاجماع لكون التركة باقية على ملك الميت فاذا ثبت السراية صار كان الوصية وقعت بهما فوجب تنفيذ الوصية في ثلثي كل واحد منهما ولهما ان الام اصل والولد تابع ولا يجوز بقاء الاصل بالتبع وع حمل الولد شريكا نقص بعض الوصية في الام فلا يجوز بخلاف البيع والعتق لان سعيد البيع والعتق ع الولد لا نقص شيئا ع الاصل بل سعى تماما صحيحا الا انه سحط بعض الثمن ع الاصل ضرورة مقابلة بالولد اذا انفصل به العتق وذلك جائز لانه ياسر به لان السعي حق لا يتوقف ويتعقد البيع بدونه ذكره وان كان فاسدا هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له فان ولدت بعد القبول

وبعد الوصية فهو للموصى له لان التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدثت الزيادة على خالص ملك الموصى له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدوري انه لا يرد موصى به ولا يعتق خروجه من الثلث وكان للموصى له جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة وتناتجا قالوا بقص موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية ويرق على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية قصدا ولا سراية كالولد ع جميع ما ذكرنا

## فصل ع اعتبار حاله الوصية

الاصل ع هذا الفصل ما مر ان كون الموصى له وارثا او غير وارث لجواز الوصية وفسادها واذا اقر مريض بعد يوم الموت لانه يوم الوصية وع الاقرار يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار لصحة الاقرار وفساده واذا اقر مريض لامرأة بدين او اوصى لها بوصية او وهب لها هبة ثم تزوجها ثم مات جاز الاقرار عندنا خلافا لزفر وبطلت الوصية والهبة لان المعتبر الاول لكون المقر له وارثا وغير وارث يوم الاقرار وهي اجنبية عنه وهذا الاقرار ملزم بنفسه ويصح على سبيل التجارة دون الوصايا ولا يتوقف على الموت فلا يورث فيه الخلاف ع الحادث ولهذا يبدأ بدين كل المال ولا يبطل بالدين اذا كان ع حال الصحة او ع حال المرض الا ان الباقي يؤخذ عنه والمعتبر ع فهم الوصية يوم الموت لانها اخت مضاف الى ما بعد الموت وهي وارثه حينئذ والوصية للوارث باطلة واما الهبة وان كانت منجزة صورة ومعنى حكما لما بعد الموت حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها شرع حكمه عند الموت الا ترى ان مريضا وهب عند ابنه مريض موته لاجنبي وهو كل ماله وسلمه صح وصار للموهوب له ثم اذا مات من ذلك المرض وجب الضمان ع الابن حقا للورثة وع الكل حقا للغرماء وصارت كالمعلق بالموت واذا اوصى المريض لابنه الكافر او الرقيق او وهب له وسلمه او اقر له بدين فاسلم الابن او عتق قبل موته بطل ذلك كله اما الوصية والهبة فلما مر ان المعتبر فيها حال الموت واما الاقرار وان كان ملزما بنفسه ولكن سبب الارث وهو البنوة قائم وقت الاقرار فيورث بهما الاستناد فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا وذلك لان المقر لما اقر لاخيه وله ابن فهلك الاخ ثم هلك المقر والاخ المقر له وارثه انه باطل لما قلنا وهذا خلاف النكاح لان سبب الارث وجد